مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد(8)، العدد (1)، (جوان -2023)، ص 261-283
ISSN: 2602-5566 EISSN: 2716-8999

الاستغلال الكولونيالي لمنتوج الحلفاء في الجزائر المستعمرة (1870-1930م)

Colonial Exploitation of Allied Product in Colonial Algeria (1870-1930)

عباس حورية [1]*، إيلال نور الدين [2]

[1] مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية. جامعة البليدة 2 (الجزائر)، eh.abbas@univ-blida2.dz

[2] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، Illal.nourrdin@gmail.com .

تاريخ الإرسال: 2022/06/05 تاريخ القبول:2023/05/23

ملخص:

جاءت هذه الدراسة تلخص بعضا من جوانب السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي طبقتها السلطة الفرنسية في الجزائر خلال عهد الجمهورية الثالثة، وذلك من خلال استغلال المقدرات الطبيعية التي تمتلكها المستعمرة ومثال ذلك منتوج الحلفاء التي عملت على تطوير كميات إنتاجه من خلال استخدام مختلف الأساليب والإجراءات القانونية وتقديم الدعائم المالية وتشييد الهياكل الاقتصادية من أجل استغلال هذه المادة قصد تصديرها نحو السوق الفرنسية والأسواق العالمية وبالتالي تحقيق المكسب المادي للأقلية الكولونيالية وخدمة اقتصاد المتروبول. وباعتبار مادة الحلفاء أحد الزراعات الصناعية ذات الطابع التجاري فقد أثرت سلبا على القطاع التقليدي الخاص بالجزائريين، حيث تراجعت الزراعات الاستهلاكية وأقحم الرأسمال الأجنبي في اقتصاد الجزائر وبهذا ساءت الأوضاع المعيشية للجزائريين.

كلمات مفتاحية: زّراعات صّناعية؛ سهوب؛ تجارة نقدية؛ فرنسا؛ دول أوروبا.

Abstract:

This study cames to summarize some aspect of the colonial economic policy applied by the French authority in Algeria during the era of the Third Republic, through the exploitation of the natural capabilities owned by the colony, for example, the product of the alfa the worked to develop its production quantites through the use of various methods and legal procedures And providing financial support and building economic structures from the exploitation of this material in order to export it to the French market and international markets, and thus achieve material gain for the colonial minority and serve the metropolis economy. Considering that the alfa material is one of the industrial crops of a commercial nature, it negatively affected the traditional sector of the Algerians, as consumer agriculture declined and foreign capital was injected into the Algerian economy, thus worsening the living conditions of the Algerians.

Keywords: Industrial agriculture; steppes; cash trade; Franch; European countries; capitali; monpolies.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة

حرصت الإدارة الفرنسية على الاستثمار في القطاع الزراعي باعتبار الزراعة أساس تطور المجتمع، لهذا منحت أجود الأراضي للمستوطنين وأقحمت الرساميل الأجنبية للاستثمار في الزراعات الصناعية والتي كان من بين مزروعاتها عشبة الحلفاء التي طوّر إنتاجها، وبمرور الوقت أضحى هذا المنتوج أداة اقتصادية فعالة حركت التجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا وبين الجزائر ودول الخارج. مما سمح في الأخير نفوذ رؤوس الأموال الأجنبية في هيكل قطاع الزراعة في مستوطنة الجزائر وتغيير اقتصادها المكرس لسياسة الاستيطان الاستعماري. ومن هنا جاءت إشكاليتنا تتقصى الإجابة على مدى مساهمة صادرات منتوج الحلفاء في تكوين الثروة المالية لصالح الكولون في الجزائر وخدمة اقتصاد فرنسا وتزويد صناعة الأوروبية بالمواد الأولية من الجزائر. وكان لابد من اتّباع خطوات منهجية لبلوغ الحقيقة، وذلك من خلال الوقوف عند المناطق التي تتوزع فيها عشبة الحلفاء، ثمّ الحديث عن حجم الكميات المنتجة في الجزائر المستعمرة وكيف عملت السلطة الفرنسية على وضع إجراءات تعمل على رفع المنتوج قصد تصديره نحو الخارج لجلب العملة الصعبة وبالتالي تطوير الاقتصاد الاستعماري الاستيطاني وتدمير اقتصاد الجزائر.

2- الاستثمار الزراعي في مادة الحلفاء(1870- 1930م):

2-1- اهتمام المستعمر بهذا المنتوج ومناطق الإنتاج:

كانت صناعة الورق تعتمد على الخزاف الباهض التكلفة ويصل سعر الكيلو الغرام الواحد منه إلى 23 فرنك في إنجلترا أما في فرنسا فسعره يصل إلى 30 فرنك، وهذه التكلفة المرتفع أرهقت الدول الأوروبية لهذا في النصف من القرن 19م راحت تفكر في بديل لهذه المادة الأولية فظهر أمامها نبتة الحلفاء كمورد طبيعي وتقدم ورقا جيدا وبأقل التكلفة التي لم تتجاوز 10 فرنكا التي للكيلو الغرام الواحد في إنجلترا بينما فرنسا سعرها بلغ 14 فرنك. ولما كانت مستعمرة الجزائر تحوي حقولها الواسعة هذه المادة التي امتدت على مساحة قدّرت بـ: 3975307 هكتار ضمنت أوروبا مورد لا ينفذ يزود مصانعها لتحرك عجلة التطور الاقتصادي، خاصة وأنه في هذه الفترة بالذات كانت إسبانيا تشهد تراجعا في كميات تصديرها للحلفاء نحو الخارج التي وصلت إلى: 45 ألف/طن في سنة 1888م بعدما كانت 90 ألف/ طن في سنة 1886م.

وتنتشر الحلفاء بشكل كبير في الجزائر نظرا لتوفر المناخ الجاف من ناحية وتوفر التربة الخفيفة من ناحية أخرى، وتتمركز أجود المناطق إنتاجا في السّاحل والتّل السفلي، الهضاب العليا التي تغطي فيها الحلفاء سبعة أعشار منها (G.G.C.A, 1880, p. 196) ، وفي المنطقة الصّحراوية إلى الجنوب الغربي من الأغواط(Trabut & Marés, 1906, p. 482) . وقد نجد في المنخفضات ذات التربة الطينية أو التي تغمرها المياه في الشّتاء اختفاء الحلفاء ويتم استبدالها بنبات يشبهها يسمى الحلفاء الكاذبة أو البردين(Riviére & Lecq, 1900, p. 287) . وقد حظي إقليم الجنوب لوحده مساحة:

1775147 هكتار أي نسبة 44.68% أما عمالة وهران مساحتها كانت: 1291181 هكتار ما نسبته 32.5% في حين لم تتجاوز مساحة الحلفاء في عمالة الجزائر سوى: 315863 هكتار بنسبة 7.95% وعمالة قسنطينة قدرت مساحتها بنحو: 590116 هكتار أي بنسبة 23.91% (حوحو، 2017، الصفحات 252-253.) .

قد تمركزت مناطق إنتاج الحلفاء في أماكن محددة بسبب ارتباطها المباشر بنقاط التصدير وشبكة المواصلات، ومن بين تلك المناطق نذكر سهل الغور القريب من سبدو والذي يوجه إنتاجه نحو تلمسان على الطريق الرابط بين سبدو وتلمسان. وهناك سهل حمام بالقرب من الضاية الذي يسير بإنتاج الحلفاء نحو سيدي بلعباس وتلمسان ووهران عن طريق الرابط بمنطقة الضاية والمدن المذكورة. أما بمنطقة سعيدة فإنتاجها موجه مباشرة نحو آرزيو وأخيرا منطقة جنوب تيارت تنقل المادة إلى نحو ميناء الجزائر (حوحو، 2017، الصفحات 254-255.).

2-2- القوى المتحكمة في الإنتاج والتّصنيع:

أصبحت مادة الحلفاء بعد 1871م مادة أساسية عند الشركات الرأسمالية والتي كان عددها يفوق 75 شركة ومصنعا، ونذكر منها:

* **شركة نافار (Société Navarre) :** حصلت على حق إمتياز لمدة 18 سنة لاستغلال الحلفاء في مناطق مختلفة: عين بوسيف، قصر الشلالة... وأنتجت قرابة 1500-2000 طن سنويا.

* **شركة أوجين ماركو (Eugéne Marco) :** هذه الشركة للتصدير والاستيراد واستغلال الحلفاء، جمعت النبتة في منطقة الحراش وكانت تعالج بمصانعها. وأنتجت ما بين 600 و700 طن سنويا.

* **شركة الحلفاء:** مقرها بباريس وحصلت على حق إمتياز استغلال الحلفاء لمدة 18 سنة ولها مقر في الجلفة وتبلغ قدرة استغلال مصانعها حوالي: 30000 طن سنويا.

* **شركة أوليفي (Olivier & Co) :** مقرها بالحراش، نالت حق إمتياز استغلال الحلفاء لمدة 18 سنة في منطقة عين وسارة وقتلة سطل لمدة 17 سنة وعين بوسيف 17 سنة، لها قدرة إنتاج بلغت: 400 طن سنويا وقدرة معالجة وصلت إلى : 400 طن.

* **شركة مارسيل ليلو (Marcel Lillo):** امتلكت مخازن تجميع الحلفاء في حاس بحبح، ولها مصنعان بقصر البخاري وبالحراش. استغلت حق إمتياز الاستغلال لمدة 3 سنوات في حقول بوسعادة وسيدي عيسى... وقدرة إنتاجها سنويا بلغت: 5000 طن.

* **الشركة الفرنسية الجزائرية:** (انظر الملحق رقم 01) الحصول على أكثر من 300000 هكتار في الهضاب العليا، ليس بهدف تشغيل سكة حديدية (أرزيو- سعيدة) على مسافة 170 كم في 1873م (G.G.C.A, 1878, p. 125)، ولكن أيضا بهدف استغلال منتجات التربة ، ولا سيما الحلفاء (G.G.A, 1900, p. 8).

هناك شركات استغلال أخرى: شركة الألياف النباتية لإفريقيا، شركة استغلال المواد الجزائرية –الإخوة بازيو- (Basiaux Fréres)، الشركة التجارية للحلفاء، ... (شلالي، 2011، الصفحات 135-137).

3- المنظومة التشريعية الكولونيالية المسيّرة لقطاع الحلفاء وتطور إنتاجها في الجزائر (1870-1930م):

3-1- التشريعات القانونية المطبقة لاستغلال مادة الحلفاء:

سعت السلطات الفرنسية إلى رفع إنتاج مادة الحلفاء في الجزائر وذلك عن طريق تثبيت دعائم تسهم في بلوغ المقصد. لذلك كلفت مصلحة الرّي والغابات في الجزائر الإشراف على تجميع مادة الحلفاء باستغلال يد عاملة جزائرية والتي ينطلق عملها بدءا من شهر مارس من كلّ عام لمدة أربعة شهور، وحتّى يكون استغلال ثروة الحلفاء بشكل منتظم تمّ في 1879م فرض تنظيم صارم بهذا الشأن، حيث تؤجر الأراضي من طرف الأهالي للمستغلين، ويجب اقتلاع العشبة دون استعمال المنجل، كما يحذر اقتلاعها من جذورها. كذلك تمّ التركيز على وزن الكميات المقتلعة (شارل، 2007، صفحة 689) ومثل هذه الإجراءات أدت في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاج.

صدّر قانون استغلال الحلفاء في 09 ديسمبر 1885م الذي حدّد جملة من الشروط لاستغلالها، حيث تمّ في البداية تحديد فترات تجارتها وتاريخ اقتلاعها والذي يبدأ من 16 فيفري من كلّ سنة مع التركيز على نزع الحلفاء باليد أو الأدوات التقليدية وينقل بواسطة الحيوانات أين يجمع المنتوج في النقط القريبة من الموانئ، وهذا طبعا كانت تقوم به الأيدي العاملة الجزائرية المستغلة من طرف منتجي الحلفاء (بهلول، 1984، صفحة 51)، وعملت الإدراة الفرنسية الاستعمارية على تعيين مسؤول لحراسة أراضي نباتات الحلفاء. ولم يتوقف الأمر هنا فقط، بل تمّ أيضا استصدار قانون آخر في 16 مارس 1914م يصب في تنظيم زراعة الحلفاء من أجل حماية هذا المنتوج والاستمرار فيه (هامل، 2015، صفحة 75.). وبفضل هذه الدعائم التي انتهجتها السياسة الفرنسية نحو منتوج الحلفاء تطور حجم كمياتها.

بتاريخ 21 فيفري 1903 تم إصدار قانون يسمح للحاكم العام بتنظيم عمليات استغلال الحلفاء وبيعها داخل الجزائر وتصديرها، وقد أسندت إليه الأراضي المغطاة بالحلفاء الواقعة في الهضاب العليا من الناحية الإدراية. وجاء القانون الصادر في 15 أفريل 1921م داعما لقرار السابق فيما يخص أطر استغلال وجلب الحلفاء وبيعها. في أربعينيات القرن 20م تمّ استحداث لجنة مراقبة إنتاج وتوزيع وبيع الحلفاء والغرض من تأسيسها كان من أجل محاربة المضاربة في السوق الداخلية بالمستعمرة واحتكار شراء الحلفاء ... (شلالي، 2011، الصفحات 111-112.)

2-3 – تطور إنتاج الحلفاء في الجزائر خلال (1870- 1930م):

كان منتوج الحلفاء موجودا في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وبكميات معتبرة استغله الجزائريون في أشغالهم اليدوية كصناعة السّلال والحبال، السّجاد، غير أنّه ومع التّوسع الاستعماري بدأ استغلالها على نطاق واسع باعتبارها منتوج تجاري. وبالرغم من أنه بدايات الاستغلال كانت محتشمة من حيث المساحة والإنتاج لهذه المادة، فمثلا سنة 1862م لم تتجاوز الكمية المنتجة سوى 4500 طن لتزداد قليلا في سبعينيات القرن 19م وتصل إلى 37000 طن، ولعلّ عدم العناية الكافية بهذا العشب الطّبيعي مرّده إلى عدم التّوسع الكبير للجيش الفرنسي في كلّ أرجاء الجزائر واكتشاف مساحات أكثر بها الحلفاء، كذلك احتكار إسبانيا لهذا المنتوج طيلة الفترة (1868-1872م) وتصنيفها في المرتبة الأولى جعل إنتاج المستعمرة الجزائر لا يصدر كثيرا (عباد، 1991، صفحة 100) ، ولا ننسى عدم توفر المواصلات البرية منها التي تعمل على نقل المنتوج إلى موانئ الشّحن التي لم تكن بدورها مزودة بما يكفي من هياكل جديدة.

مع عهد الإمبراطورية الثالثة ذات التّوجهات الرأسمالية الإمبريالية زاد الاهتمام أكثر باستغلال الحلفاء وذلك من خلال الحرص على توفير وسائل النقل الضرورية لحمل هذا المنتوج إلى موانئ الشّحن، ولهذا ارتفع الإنتاج إلى نحو 110000 طن مع نهاية القرن 19 (عباد، 1991، صفحة 100). ولعلّ زيادة حجم مادة الحلفاء في الجزائر يعود بالأساس إلى السّياسة الاقتصادية الكولونيالية القائمة على استثمار رؤوس الأموال في الزّراعات التّجارية مما يضمن الربح السّريع، ضف إلى تراجع الإسبان في تصدير الحلفاء إلى الأسواق الخارجية بسبب حربها الأهلية (عباد، 1991، صفحة 100) وهذا الذي سمح بتقدم إنتاج القطاع الأوروبي الخاص بالمعمرين في التّصدير إلى الخارج. كما أنه بفضل سياسة فرنسا الاستعمارية المشجعة للهجرة والاستيطان الأوروبي في الجزائر، فقد استقبلت الفئة الإسبانية بعد قيام الحرب الأهلية في أراضيهم خاصة منهم منتجي الحلفاء الذين فضلوا الاستقرار بالجهة الغربية للجزائر أين تكثر نبتة الحلفاء وعملوا على تطويرها أكثر (بوحوش، 1979، صفحة 75) نظرا لخبرتهم الطويلة في هذا المجال.

شكل 1: تطور إنتاج مادة الحلفاء في الجزائر (1885-1893م):

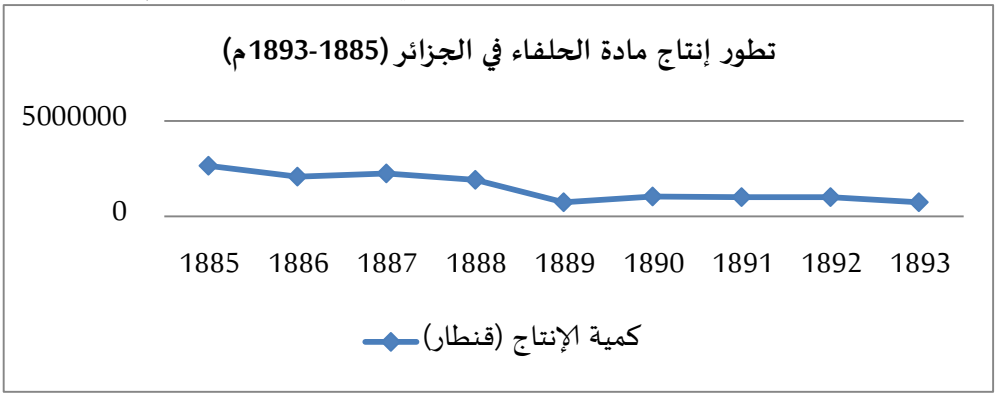

المصدر: (M.C.I.P.T, 1894, p. 707).

من خلال الشكل نلاحظ أنّ طيلة الفترة (1885-1893م) إنتاج الحلفاء شهد تحسنا حيث بلغ الإنتاج الكلي نحو 13385381 قنطار وبمتوسط إنتاج عام قارب 1487264 قنطار وهي كمية معتبرة مقارنة بما مضى من سنوات سعيبنيات القرن 19م. وكما يبدو كميات الحلفاء المنتجة بلغت الذروة خلال الأعوام الأولى (1885-1888م) أين تراوحت نسبة الإنتاج ما بين 16 و19 % ، بينما المساحة المخصصة لهذه العشبة فاقت المليون هكتار وهذا الذي جعل السلطة الاستعمارية تسخر عدّة ورشات لتجميع الحلفاء نظرا لإنتاجها الوفير، حيث وصلت إلى 247 ورشة في 1887م. ولعلّ ارتفاع الإنتاج في هذه المرحلة له ما يفسره، إذ وبفضل الإجراءات التدبيرية المتخذة من طرف الإدراة الاستعمارية لتنظيم استغلال الحلفاء تحسن المردود كثيرا، كما أنّ استثمار الشركات الرأسمالية الأجنبية بفضل منحها الإمتيازات زاد في حجم الكمية ومع كثرة الطلب الخارجي عليها وفي ظلّ غياب مموّل الأسواق الخارجية الإسبان بسبب ظروفهم السياسة أي غياب المنافسة الدولية لهذه النبتة سمح بزيادة الإنتاج في الجزائر المستعمرة، كذلك نبتة الحلفاء من النباتات الطّبيعية التي تتحمل البرد والجفاف وبالتالي لا تحتاج العناية الكبيرة لكي تنمو.

عشبة الحلفاء وبدءاً من تسعينيات القرن 19م سجلت كميات إنتاجها ارتفاعا ، إذ سجلت سنة 1890م إنتاج 1052821 قنطار وزعت على 200 ورشة وفي السنة الموالية لم تتجاوز الكمية مليون قنطار مع تراجع في ورشات جمع الحلفاء إلى 190 ورشة. لكن الإنتاج انخفض مع سنتي 1892 و1893م ولم يتجاوز المليون قنطار مع تخصيص لهما 396 ورشة، هذا التناقص حدّث بسبب الاستغلال المفرط والاستنزاف لمادة الحلفاء، وهذا راجع إلى السياسة الاستعمارية قائمة على تحويل الجزائر مطمورة للسوق الفرنسية وغيرها، كما أنه إنتاج الحلفاء لطالما ارتبط بطلبات الأسواق الخارجية عليها فكلما زاد الطلب كثر الإنتاج في الجزائر، كذلك لا ننسى المنافسة التي كانت حاصلة على إنتاج هذه المادة في كلّ من تونس والمغرب الأقصى خاصة إذا علمنا أنه المساحة

المزروعة التي تملكها « تونس تصل إلى 1200000 هكتار والمغرب الأقصى تزيد عنها إلى 2000000 هكتار. » (هامل، 2015، صفحة 91) وهذا الذي أثر كثيرا على الإنتاج الجزائري.

امتلكت الجزائر ثروة هائلة من الحلفاء والتي بلغت مساحتها الإجمالية ما يقارب 4000000 هكتار توزعت عبر مقاطعاتها بنسب غير متماثلة، هذا التّفاوت شمل المساحة المخصصة لهذه العشبة وكمية الإنتاج وتعداد الورشات المخصصة لتجمعها، وعلى سبيل المثال وفي سنة 1885م استطاعت عمالة وهران أن تستحوذ النّصيب الأكبر مساحة وكمية عن باقي عمالتي الجزائر وقسنطينة، إذ وصل إنتاجها لوحدها نسبة 94.06 % وهي تمثل معظم الإنتاج الكلي وهذا المردود توزع على مساحة قاربت 69 %. بينما احتلت عمالة قسنطينة المرتبة الثانية بإنتاج 90707 قنطار من المجموع الإجمالي ومساحة قدّرت بـ: 179166 هكتار وشغلت عمالة الجزائر المركز الأخير بمساحة 165497 هكتار وكمية إنتاج قدّرت بـ: 65950 قنطار (M.C.I.C, 1890, p. 448). ظلت عمالة وهران محافظة على الصّدراة في عامي 1889 و1893م، حيث بلغت المساحة لزراعة الحلفاء نحو 703243 هكتار أي نسبة 44.43 % من المجموع الإجمالي ونسبة إنتاج وصلت 83 % وهذا استدعى توزيع نحو 192 ورشة لجمعها هذا سنة 1889م أما بعد مرور أربع سنوات فقط أسهمت لوحدها في الإنتاج الكلي نسبة 90 % ووزعت لذلك نحو 132 ورشة لجمعها ، بينما وصلت الكمية في عمالة قسنطينة إلى 114394 قنطار أي 15.42 % أما عمالة الجزائر تراجع منتوجها إلى 11500 قنطار أي نسبة 1.55 % وكلفت 9 ورشات لجمع الحلفاء خلال سنة 1889م(M.C.I.C, 1891, p. 439) .

وفي سنة 1893م تراجع إنتاج كلّ من عمالة قسنطينة إلى 7 % وعمالة الجزائر إلى 3 % ولم توظف لجمع الحلفاء سوى 29 ورشة لضآلة المنتوج بهما. وفي الحقيقة تَصدّر الجهة الغربية مساحة وإنتاجا لمادة الحلفاء عن باقي العمالتين في الجزائر له عوامله، إذ ساعد على تمركز عشبة الحلفاء بعمالة وهران الظروف المناخية والتضاريسية فهي الأقل جبالا وأكثر حرارة مقارنة بإقليمي الجزائر وقسنطينة، لذا نجد هضابها العليا تنتج أكبر قدر من الحلفاء وتكاد تكون المورد الوحيد للجزائريين بهذه المنطقة (المدني، 1931، صفحة 182) حيث أنهم يقتلعونها ويجمعونها لتشكل ربطات توضع في الشاحنات وتنقل عبر السكك الحديدية التي عملت الإدراة الاستعمارية على توفيرها في الجهة الغربية لغرض نقل المنتجات الزراعية عموما والحلفاء خصوصا نحو الموانئ للتّصدير، كما اهتمت بتزويدها بشبكة طرق وطنية رئيسة قدّر طولها نحو 10673 كلم من مجموع 19915 كلم ووجد في وهران لوحدها 819 كلم (M.C.A, 1885, p. 631) في ثمانينيات القرن 19م وارتفعت إلى 14124 كلم مع مطلع القرن 20م (M.T.P.S, 1912, p. 179) وهذا بحكم التمركز الاستيطاني خاصة الفئة الإسبانية أكثر بعمالة وهران وتوفير لهم خدماتهم المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى إنجاز هذه الأشغال العمومية من شأنها أن تربط مراكز الإستيطان بمناطق إنتاج الحلفاء في جهة الغرب الجزائري.

- شكل 2: إنتاج مادة الحلفاء عبر عمالات الجزائر لسنتي (1886- 1893):

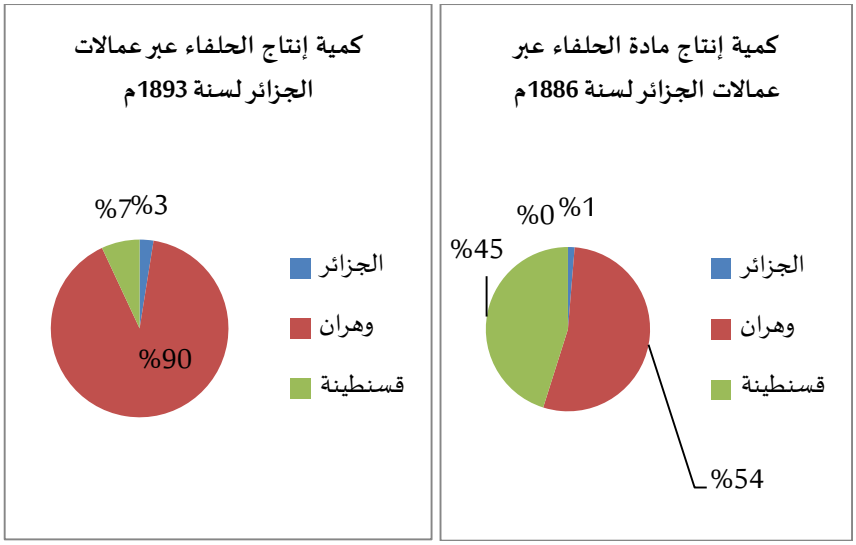

المصدر: (M.C.I.C, 1890, p. 448), (M.C.I.C, 1891, p. 439)

في مطلع القرن 20م شهد إنتاج الحلفاء تذبذبا واضحا، إذ تراوحت كميات الإنتاج الإجمالية ما بين 500000 طن كأدنى حد وكمية 700000 طن كأقصى حد طيلة العشرية الأولى، ويعود سبب ذلك إلى النظام الجمركي المطبق في الجزائر وكميات الطلبات الخارجية (بهلول، 1984، صفحة 50) لهذا المنتوج، كما أنه المنافسة الجوارية لكلّ من تونس والمغرب الأقصى أثرت في تراجع الإنتاج. بينما الفترة الممتدة من (1916-1921م) انتكاسة حقيقية في إنتاج كميات الحلفاء في الجزائر، وقد وصل المجموع الكلي نحو 2274000 قنطار وبمتوسط إنتاج عام 379000 قنطار، حيث سجلت سنة 1916م نسبة 35 % (M.T.P.S, 1925, p. 343) كأعلى كمية بينما سجلت سنة 1919م أخفض كمية بنسبة 2 % (M.T.P.S, 1927, p. 380). وهذا التّراجع له ما يفسره إذ اندلاع الحرب العالمية الأولى خلال الفترة (1914-1918م) أثر كثيرا على الحلفاء التي ارتبط منتوجها بالعالم الخارجي ولمّا كان انشغال الدول الأوروبية بالحرب فهذا الذي جعلهم لا يستوردون هذه المادة وبما أنه اقتصاد الجزائر مرتبط ومكمل للاقتصاد الفرنسي فكثيرا من التّحديات الداخلية أو الخارجية لميتروبول تؤثر بالسلب على الأوضاع الاقتصادية في الجزائر المستعمرة .

مع عشرينيات وثلاثينيات القرن 21م يعود الانتعاش الاقتصادي إلى الدول الأوروبية وتنشط معه الحركة التّجارية العالمية وذلك بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وارتفعت كميات إنتاج الحلفاء في الجزائر إلى 12542000 قنطار وبمتوسط إنتاج عام قارب 1393 قنطار. (M.T.P.S, 1933, p. 332) ., (M.T.P.S, 1928, p. 332)

4- التجارة الخارجية لمنتوج الحلفاء:

4-1- التصدير نحو شمال فرنسا والخارج:

لم تكن فرنسا تستورد من من مستعمرتها سوى 4 % من منتوج الحلفاء وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بإنجلترا وإسبانيا والسؤال الذي يطرح هنا: لماذا تستورد فرنسا كميات قليلة من حلفاء الجزائر وهي التي حرصت من خلال سياستها الاقتصادية الرأسمالية جعل الجزائر مطمورة وممونّا لبلدها الأم؟ ثمّ لماذا الإدراة الفرنسية تعمل على تصدير مادة الحلفاء في شكلها الخام عوّض استغلالها في مستعمرتها الجزائر أو في فرنسا بعد تصديرها لها بدّل أن تدفع الرساميل الكثيرة فيها لاستيرادها في شكل صناعات مختلفة خاصة إذا علمنا أنه فرنسا وصلت حجم وارداتها من الورق والكرتون، الكتب... من عند إنجلترا خلال الفترة (1894-1896م) (M.C.I.PT, 1897, p. 110) ما يقارب 14 مليونا / كغ مقابل 15 مليونا فرنك فرنسي.

جدول 1: استيراد فرنسا الورق والكرتون من إنجلترا خلال الفترة (1894- 1896م)

السنة	1894	1895	1896
الكمية (كغ)	4312988	4582656	4941655
القيمة المالية (فرنك)	4835913	4929554	5658000

المصدر: (M.C.I.P.T, 1897, p. 110)

في الحقيقة، عمدت الإدراة الاستعمارية تصدير الحلفاء من الجزائر نحو الخارج خدمة لمشروعها الاقتصادي الرأسمالي الكولونيالي والقائم أساسا على جلب العملة الصعبة لصالحها بفضل مطمورة مستعمرة الجزائر مادام الاستهلاك المحلي لهذه المادة لا يستغل كثيرا إلاّ في بعض الصناعات التقليدية البسيطة الخاصة بالجزائريين، أما فيما يخص شركات الاستغلال فقد حظيت كل من شركة الحلفاء وشركة نافار على إمتياز استغلال الحلفاء في صناعة الورق بنسبة تتراوح ما بين 28 و52%، وفي ظلّ غياب الرساميل الأوروبية الكافية لخلق مصانع لاستغلال مادة الحلفاء في شكل صناعات مختلفة سواء في الجزائر أو في باريس التي لا تملك مصانع لصناعة الورق، ومع السّياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف المستعمر والتي حرصت على جعل المستعمرة سوقا لمنتوجاتها ومجالا لاستثمار رؤوس أموالها جعلها في نهاية المطاف تصدّر كميات كثيرة إلى إنجلترا خصوصا إذا علمنا أنه وصلت كميتها نحو 214166 طن خلال الفترة الممتدة من (1868 - 1875م) وفاقت قيمتها المالية خمسة ملايين فرنك فرنسي. وقد استطاعت الشركة الفرنسية الجزائرية لوحدها تصدير خلال الثلاثي الأول (1879-1881) حوالي: 224000 طن كان نصيب إنجلترا: 1612862 طن وإسبانيا: 39092 طن وفرنسا: 8283 طن وكمية قليلة لعدم توفر مصانع

تحويل وفي الثلاثي الثاني (1882-1884) وصلت كمية التصدير بنحو: 26336 طن كان نصيب إنجلترا: 217402 طن باعتبارها رائدة في الصناعة الورقية وتحويل الحلفاء وإدخالها في صناعات أخرى (حوحو، 2017، الصفحات 253-254.). وننوّه هنا إلى محاولات الإدارة الفرنسية تشييد بعض الوحدات الصناعية في الجزائر لصناعة عجين الورق، حيث وجد في قسنطينة مصنعان أحدهما في ضواحي أولاد رحمون بقسنطينة والثاني في باتنة (لمقدم، 2018، صفحة 119) ، لكن هذه المحاولات لم تكن كافية لخلق صناعة في الجزائر، لأنه السّلطات الاستعمارية من البداية كرّست مجهوداتها على نهب ثروات البلاد على شكل مواد خام والاعتماد على القطاع الزراعي دونما الاهتمام بالقطاع الصناعي للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري.

قام الاقتصاد الكولونيالي على تحكم المستوطنين وفروع الشركات الفرنسية والأجنبية الاستعمارية في مصادر إنتاج مادة الحلفاء خدمة لاقتصاد الميتروبول، لهذا اعتمد التنظيم الاقتصادي الرأسمالي في الجزائر على توجيه المنتوج كمادة خام نحو التّصدير بأثمان بخسة في المقابل يكون الاستيراد من البلد الأم وغيرها في شكل مواد مصنعة بأسعار باهضة. ففي تسعينيات القرن 19م، صدّرت الجزائر إلى الخارج ما يقارب 97879075 كغ من مادة الحلفاء في شكل مادة خام مقابل قيمة مالية قدّرت بـ: 7137111 فرنك فرنسي، وفي نفس العام استوردت الورق والورق المقوى من الدول الأوروبية ما يقارب 7002407 كغ بقيمة مالية قدّرت بـ: 6005315 فرنك فرنسي (G.G.A, 1901, p. 388) ، وكما هو ملاحظ حجم التّصدير يفوق حجم الاستيراد بفارق 90876668 كغ، أما القيمة المالية للاستيراد وصلت إلى 1131796 فرنك فرنسي ومثل هذا الفارق في الكمية والقيمة المالية يجعل الميتروبول يحكم سيطرته على السوق الجزائرية ويحقق عملة صعبة يوظفها لخدمة اقتصاده في المقابل يعمل على تدمير الاقتصاد الجزائري الوطني بهذه السياسة الاقتصادية القائمة على التّصدير دونما المحاولات لإيجاد وحدات صناعية تشيّد في الجزائر أو البلد الأم.

أما التّصدير نحو الخارج، فقد شهدت صادراته تطورا مستمرا بفضل قانون الجمارك الذي برز في خمسينيات القرن 19م وعمل على السماح بدخول السلع الجزائرية إلى فرنسا دون رسوم جمركية (رزاقي، 1976، صفحة 14). إذ تمّ تصديرها بدءا من عام 1863م، فبعدما كانت الكمية المصدّرة لا تتجاوز 2762 طن في ستينيات القرن 19م ارتفعت إلى 831800 طن في عام 1887م.

شكل 3: تطور حجم كميات تصدير الحلفاء من الجزائر نحو الخارج (1868-887م)

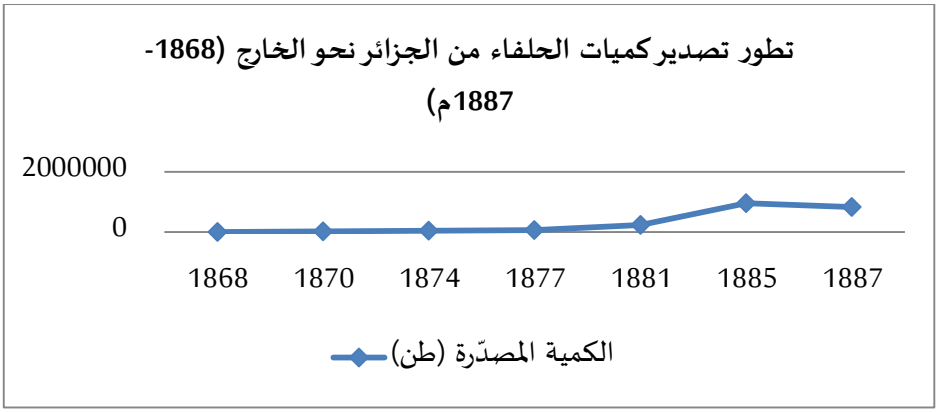

المصدر:

(M.A.C, 1884, p. 641) (M.C.I, 1887, p. 685) (M.C.I.C, 1890, p. 448),

(M.A.C, 1879, p. 561)

من خلال الشكل نلاحظ أنّ تصدير مادة الحلفاء إلى الخارج طيلة الفترة (1868-1887م) في تطور مستمر، حيث بلغ التّصدير الكلي نحو 3659281 طن وبمتوسط عام للتّصدير قارب 182964 طن ووصلت القيمة المالية من التّصدير في عام 1876م نحو 8814230 فرنك لتزيد بفارق 242070 فرنك عن العام الذي سبقه (G.G.C.A, 1878, p. 134) ، كما سجلت سنتي 1885 و1887م أعلى نسبة تصدير تراوحت ما بين 22 و26% من المجموع الإجمالي ووصلت القيمة المالية الإجمالية إلى غاية ثمانينيات القرن 19م إلى 127 مليون فرنك (شارل، 2007، صفحة 689)، وهذا التّطور المستمر في التّصدير مرّده إلى الطلب الخارجي على هذه المادة وحاجيات الدول الأوروبية المصنعة.

امتلاك الجزائر لثروة الحلفاء جعلها تصدّرها من مقاطعاتها المختلفة لكن مع تباين واضح في كميات التّصدير، فإذا كانت عمالة الجزائر تشغل مساحة 700000 هكتار فإنّ عمالة وهران تزيد عنها بـ: 600000 هكتار (إيلال، 2013، صفحة 164) ، أما عمالة قسنطينة فمساحتها كانت ضئيلة مقارنة بالعمالتين الأخريتين، ولهذا كان التّصدير من هذه المقاطعات الثلاث يتوقف على حجم الإنتاج المتوفر في المنطقة.

شكل4: تصدير الحلفاء عبر عمالات الجزائر نحو الخارج لسنتي 1877 و1887م

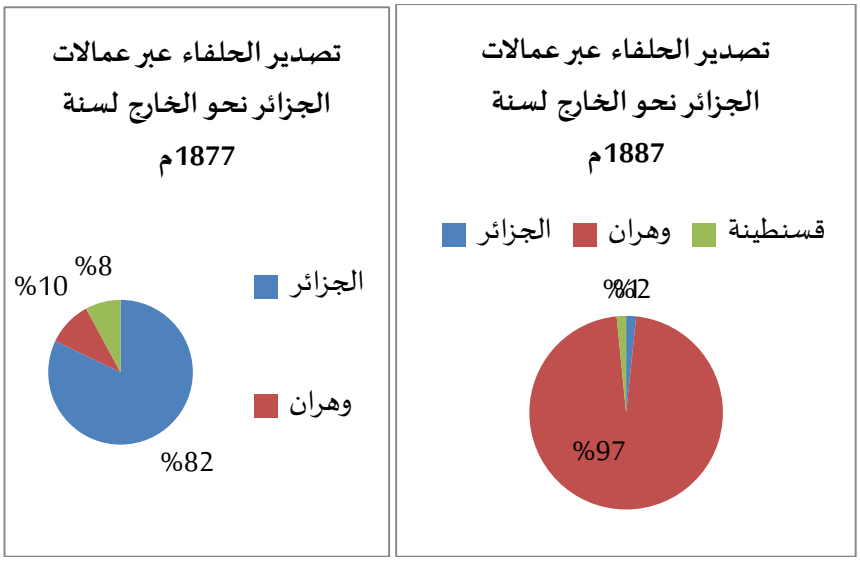

المصدر:(M.A.C, 1881, p. 521), (M.C.I.C, 1890, p. 448)

من خلال الشكل نلاحظ بجلاء استحواذ عمالة الجزائر على نسبة تصدير الحلفاء نحو الدول الأجنبية والتي أسهمت لوحدها نحو 82 % أي 82067 قنطار من المجموع الكلي وهي نسبة فاقت النّصف، وتليها بعد ذلك عمالتي وهران بكمية 9997 قنطار وبمقابل مالي قدّر حوالي 36971 فرنك(G.G.C.A, 1878, p. 110) وقسنطينة تنقص عنها بـ: 2098 قنطار. ولعلّ تقدّم عمالة الجزائر في كميات التّصدير في سبعينيات القرن 19م سببه امتلاكها لمساحات واسعة مغطاة بالحلفاء التي تتمركز أكثر في جبال أولاد نايل، عين وسارة، الشلالة، ثنية الحد،... (Trabut & Marés, 1906, p. 485) وتعدّ منطقتي الجلفة بنسبة 88 % والأغواط بنسبة 11% أغنى المناطق في العمالة، إذ تصل مساحتهما معا نحو 395500 هكتار، واستطاعت أن تصدّر لوحدها إلى فرنسا وإنجلترا فيما بين (1889-1900م) نحو 80 مليون قنطار (إيلال، 2013، الصفحات 64-193). كما أنه امتلاك عمالة الجزائر على موانئ جعلت الحركة التجارية نشيطة في تلك الحقبة ومع التمركز الكثيف للاستيطان في الشمال مع البداية جعل إقليم الوسط يتقدّم في صادراته في الحلفاء، في حين تراجع كلّ من عمالتي وهران وقسنطينة يعود في الأساس إلى المقاومات الشعبية التي كانت منتشرة بالجهتين وبالتالي عدم تمكن الكولون من السيطرة على الثروات الطبيعية المتمركزة بالعمالتين.

في عام 1887م الأمر سيختلف تماما عن سبعينيات القرن 19م، إذ تتصدّر عمالة وهران نسبة التّصدير التي تصل إلى 97 % من المجموع الإجمالي وهي نسبة معتبرة جدا وزعت على مساحة وصلت 695280 هكتار، في حين تراجعت كمية التّصدير في عمالة الجزائر إلى 1 % شغلت مساحة تقدّر بـ: 404126 هكتار، وكذلك عمالة قسنطينة التي وصلت كمية تصديرها إلى 13220 قنطار

فقط ولم تتجاوز المساحة سوى 149466 هكتار. ولعلّ استحواذ عمالة وهران على النّصيب الأكبر له ما يفسره، إذ تعدّ الهضاب العليا لإقليم وهران من أغنى المناطق التي تشغلها الحلفاء والتي تغطي سبعة أعشار، كما أنه شهدت المنطقة اهتماما في 1870م بتطوير موانئها وتوسيعها وتزويدها بالسّكك الحديدية التي تربط خاصة ميناء وهران بمراكز إنتاج الحلفاء المختلفة (بختاوي، 2011، صفحة 259) وقد بلغ متوسط سعر الطن في هذا الإقليم 140 فرنك في عام 1874م وبهذا زادت القيمة المالية بنحو 8 ملايين عن العام الماضي(C.S.G, 1875, p. 37) ، لأنه كما قلنا آنفا يجمع المحصول بالنقاط القريبة من السكك الحديدية أو خطوط المواصلات التي تقوم بشحنه إلى الموانئ القريبة.

ولمّا كان تصدير الحلفاء من أكثر الزراعات الصّناعية التّصديرية تحقيقا للفائدة والرّبح السريع عقدت الإدراة الاستعمارية عليها آمالا كبيرة، إذ صدّرت في 1893م نحو 685000 قنطار وفي السنة الموالية زادت الكمية بفارق وصل إلى 134000 قنطار، وكان سعرها يتراوح ما بين 7 و8 فرنكات في موانئ المغادرة(Riviére & Lecq, 1900, p. 287) ، وما إن وصلت سنة 1898م حتّى بلغ سعرها نحو 7137111 فرنك.(G.G.A, 1901, p. 388) كذلك ومع مطلع القرن 20م ظلّ التّصدير في تزايد مستمر بفضل الطلبات الخارجية المستمرة على منتوج الحلفاء، حيث وصل المجموع الإجمالي للتصدير خلال هذه الفترة نحو 62580 طن وبلغ متوسط التصدير العام ما يقارب 6258 طن. وقد سجل عام 1906م أعلى نسبة تصدير وصلت 12 % وما هذا التّوسع في كميات التّصدير إلاّ بسبب الطلب الخارجي المستمر على هذه العشبة التي توفر الرسملة للكولون .(G.G.A, 1910, p. 419)

شكل 5: توزع كمية الحلفاء المصدّرة نحو الدول الأجنبية لسنة 1881م

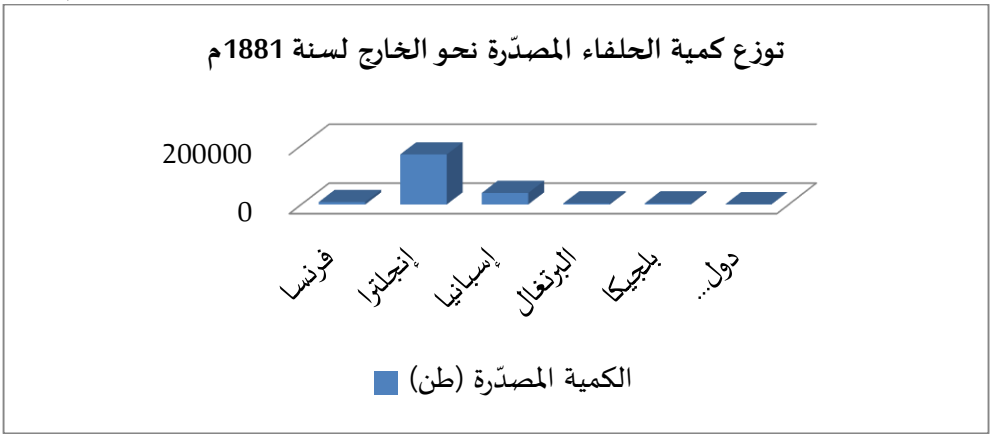

المصدر: (M.A.C, 1884, p. 641)

من خلال الشكل يوضح لنا أهم الدول الأوروبية التي كانت تطلب الحلفاء الجزائرية خلال ثمانينيات القرن 19م، والتي وصل مجموعها الإجمالي نحو 225356 طن وسجلت إنجلترا أعلى نسبة استيراد لهذه العشبة بـ: 75 % من المجموع الكلي، ثمّ تليها في المرتبة الثانية إسبانيا بنسبة 17.42 % التي كانت في فترة نهاية القرن 19م من محتكري إنتاج وتصدير الحلفاء في الأسواق الخارجية لكن عدم استقرار أوضاعها الداخلية أدى إلى تراجع حجم صادراتها لهذه المادة واضطرت إلى دفع حوالي 299175 فرنك فرنسي لتلبية حاجتها من مادة الحلفاء (Vignon, 1893, p. 232) ، وأضحت تستورد من الجزائر ما يقارب 39092 طن من المنتوج الجزائري لهذه المادة.

كانت إنجلترا تستورد كميات كبيرة من الحلفاء الجزائرية والتي بلغت خلال الفترة الممتدة (1876-1883م) نحو 546833 طن، إذ سجلت سنة 1881م ذروة في الاستيراد والتي وصلت نسبتها 31 %.

شكل 6: تطور تصدير كمية الحلفاء من الجزائر نحو إنجلترا (1876- 1883م)

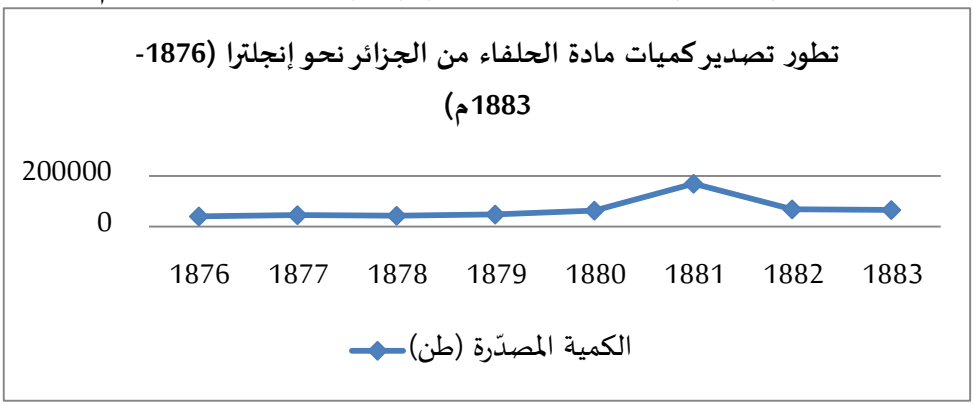

المصدر:(M.A.C, 1881, p. 608),(M.A.C, 1883, p. 593), (M.C.I, 1887, p. 685)

والأمر بديهي إذا علمنا أنه إنجلترا كانت من أعظم الدول المصنعة بعد قيام الثورة الصّناعية، فهي التي تملك الفحم الحجري والرساميل الكبيرة، التطور في المجال التّقني، امتلاكها لمستعمرات كبيرة جعلها في نهاية المطاف إمبراطورية لا تغيب عنها الشّمس طيلة قرنين من الزمن (18و19م)، وما صناعة الورق وصناعة النّسيج بواسطة استغلال مادة الحلفاء إلاّ جزءا من الصّناعات الكبرى التي عملت المملكة البريطانية على توسيعها واحتكارها في هذه الحقبة، وهذا بالرّغم من إمكانية استغناء « بريطانيا عن الحلفاء الجزائرية وتعويضها بالخشب السويد لصناعة الورق» (أشنهو، 1979، صفحة 256) لكن ظلّت الجزائر المصدّر الوحيد لها لمادة الحلفاء والتي بلغت قيمتها النقدية ما يقارب 6137639 فرنك (Vignon, 1893, p. 232) وفضلتها على خشب السويد لجودتها ولأنها مادة أولية مهمة لصناعة الورق، ضف إلى قيمتها المالية المقبولة في الأسواق الخارجية.

وفي 1893م وصلت الصادرات من الحلفاء إلى 685349 قنطار منها 1788 قنطار وجه إلى فرنسا و667361 قنطار صدّر إلى الأجانب، حيث أخذت إنجلترا حصة الأسد بكمية 600560 قنطار. وزادت الكمية المصدّرة بفارق 133467 قنطار أين نالت فرنسا لوحدها نسبة 2% أي 19584 قنطار أما 799232 قنطار وجهت للدول الأجنبية أي نسبة 98% وصدّرت لإنجلترا ما يقارب 737596 قنطار أي 92% (G.G.A, 1895, p. 254) وهي نسبة تمثل تقريبا كلّ الكمية المصدّرة.

مع منتصف القرن 20م شهد تصدير مادة الحلفاء من الجزائر نحو الدول الأوروبية انتكاسة حقيقية، وبالتالي انتكاسة في القيمة المالية التي كانت توفرها الحلفاء في خزينة الدولة، فبعدما حققت الصادرات لسنة 1903م مبيعات قدرها 35549 فرنك(G.G.A, 1895, p. 321) وزادت القيمة المالية مع سنتي 1906 و1907م إلى 39000 فرنك(G.G.A, 1909, p. 340) ، حيث صدّرت الأقاليم الجنوبية لوحدها نحو 647400 قنطار استحوذت غرادية على كمية 2400 قنطار بقيمة 12000 فرنك وإقليم عين الصفراء 645000 قنطار بقيمة 1913690 فرنك أي بمجموع 1925690 فرنك (G.G.A, 1908, p. 69) لترتفع إلى 6795000 فرنك في 1908م (G.G.A, 1909, p. 365) ، ومع 1913م كانت القيمة المالية وصلت إلى 324000 فرنك مقابل تصدير 131000 طن من الأقاليم الجنوبية للجزائر(G.G.A, 1914, p. 102) ، لكن في الفترة (1914-1919م) كانت كميات التّصدير ضئيلة مقارنة بالسنوات السابقة والتي وصلت إلى 3153756 قنطار، وإن سجلت سنة 1915م نسبة 28 % كأعلى كمية مصدّرة؛ فإنّه مع سنوات 1917 وحتّى 1919م تراجعت عمليات الشّحن من موانئ المستعمرة فلم تتجاوز النسبة سوى 1 %. والأكيد هذا التناقص له ما يفسره، إذ أنّ اندلاع الحرب العالمية الأولى جعل الحركة التّجارية تتوقف بين الجبهة الشمالية والجبهة الجنوبية نظرا لأنه فرنسا كانت طرفا فعالا في هذا الصراع وبما أنه الجزائر مستعمرة لفرنسا فإنّ أزمات هذه الأخيرة تؤثر سلبا على أوضاع المستعمرة.

شكل 7: تطور تصدير مادة الحلفاء من الجزائر نحو الخارج (1914-1919م)

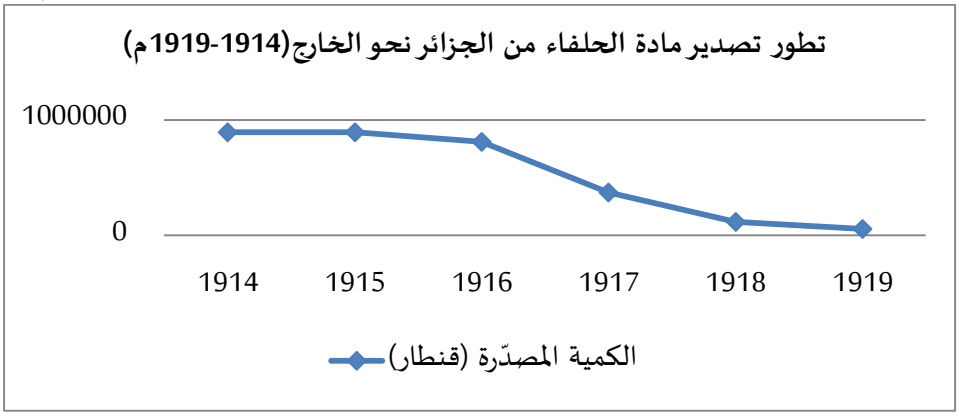

المصدر: (G.G.A, 1922, p. 267)

الأوضاع تحسنت بدءا من عشرية القرن 20م ليعود نشاط التبادل التجاري العالمي إلى عهده السابق بعدما توقفت الحرب الكونية الأولى، حيث بلغت الكمية المصدّرة منها عام 1920م ما يقدّر 593800 قنطار وبقيمة مالية وصلت 16200 فرنك فرنسي، لترتفع عام 1923م إلى 1092300 قنطار بقيمة 32770 فرنك (أشنهو، 1979، صفحة 256).

شكل6: توزع كمية الحلفاء المصدّرة وقيمتها المالية من الجزائر نحو الخارج (1924-1929م)

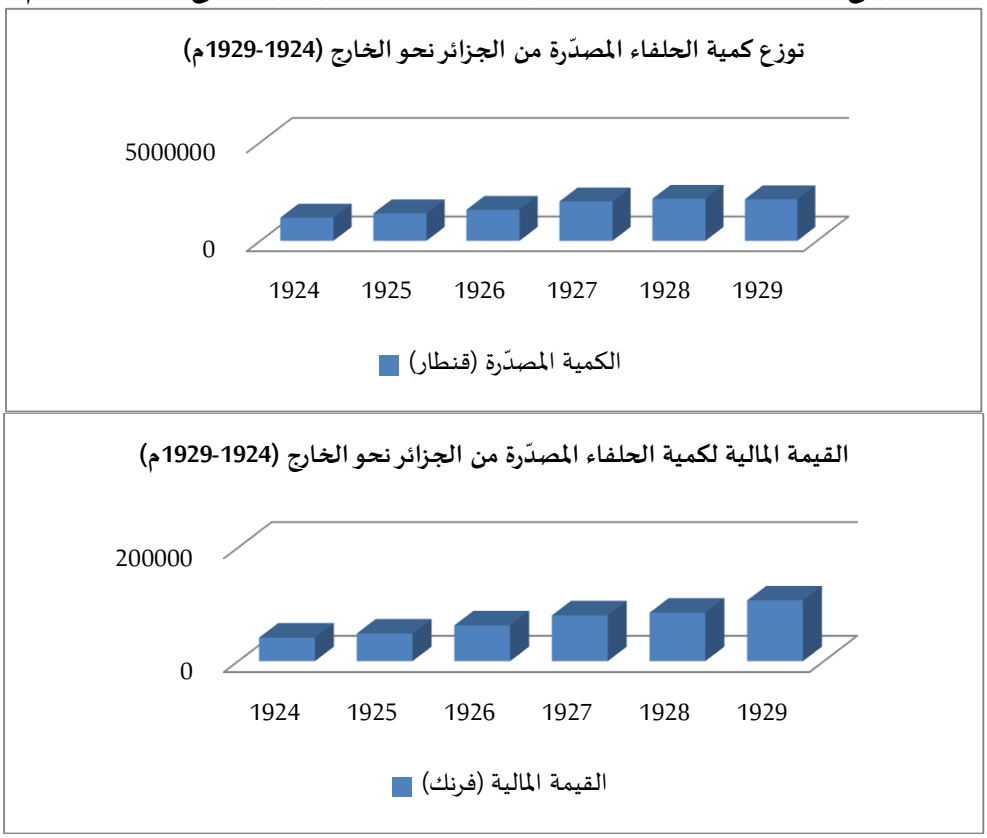

المصدر: (أشنهو، 1979) ، ص 256.

من خلال الشكل نلحظ التّطور التّدريجي لتزايد حجم صادرات مادة الحلفاء نحو الدول الأجنبية خلال هذه الفترة (1924-1929م)، إذ وصلت الكمية المصدّرة الإجمالية نحو 10369700 قنطار وهذا الذي جعل الخزينة الفرنسية تربح ما قيمته 426040 فرنك فرنسي، وقد سجلت سنة 1928م أعلى نسبة صادرات وصلت نسبتها 20 % مقابل 85270 فرنك فرنسي أي بنسبة 13 % أما في السنة الموالية فبالرّغم من تراجع حجم الصادرات لهذه المادة إلى 25350 قنطار لكن كانت قيمتها المالية مرتفعة بلغت 106880 فرنك فرنسي أي نسبة 25.08 %، لكن وبدءًا من ثلاثينيات القرن 20م ستشهد صادرات الحلفاء انكماشا واضحا نتيجة حدوث الأزمة الاقتصادية في 1929م التي أدت إلى انهيار الأسعار وغلق الأسواق الدولية وهذا الأمر أثر كثيرا على صادرات هذه المادة في

الجزائر المستعمرة لارتباطها الوثيق بالخارج، وفي العموم وصلت الكمية المصدّرة نحو الخارج نحو 148500 قنطار في سنة 1930م(M.T, 1934, p. 319) وهي قليلة تراجعت بفارق 16600 قنطار مقارنة بالسنة الماضية.

2-4- مناطق تصدير مادة الحلفاء في الجزائر المستعمرة خلال الفترة (1870-19130م):

جلّ منتوج الحلفاء الجزائرية ارتبط بالسّوق الخارجية وبحسب احياجاته، وحتّى تتم عملية التّصدير كان لزاما على السلطات الاستعمارية تجهيز ما يكفي من الموانئ والقريبة من نقاط تجميع الحلفاء ليتم بعد ذلك تصديرها عبر البحر إلى الخارج.

شكل7: كمية الحلفاء المصدّرة من أهم موانئ الجزائر (1877- 1884م):

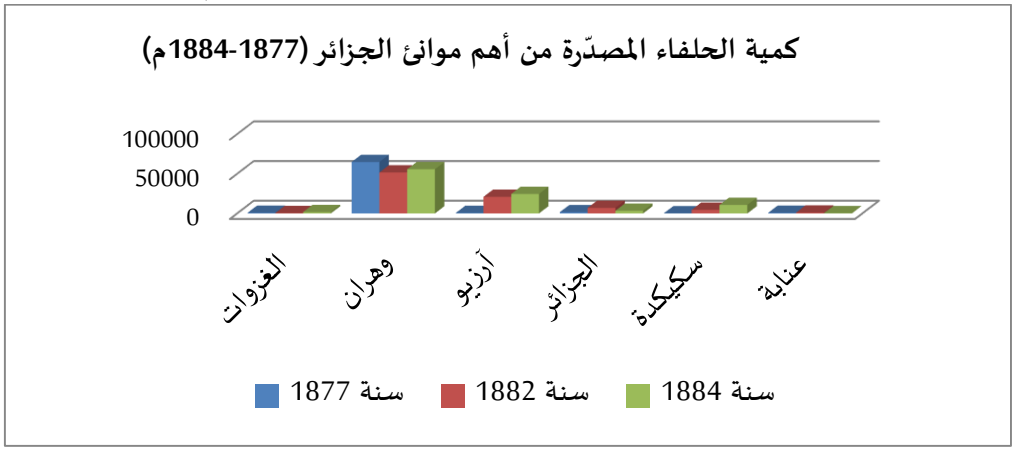

المصدر: (M.C.A, 1885, p. 636) , (G.G.C.A, 1880, p. 222) (G.G.C.A, 1885) ,

وكما هو ملاحظ من خلال الشكل احتلال ميناء وهران المرتبة الأولى الذي لقي اهتماما من طرف الأشغال الخاصة بتهيئة الموانئ التي زودته بجملة من الهياكل الجديدة المرتبطة بالنّشاط الاقتصادي الذي تمكّن من تصدير ما يقارب 64847 طن من الحلفاء في سبعينيات القرن 19م، وفي 1882 صدّر نحو 51638 طن أما في 1884م فزادت كمية الشّحن إلى 4063 طن، ثمّ يليه في المرتبة الثانية ميناء آرزيو الذي خُصص لتصدير مادة الحلفاء، إذ صدّر 562 طن في 1877م وبعدها زادت الكمية بفارق وصل إلى 20340 طن أما في 1884م فوصل إلى 24612 طن وهي في الحقيقة كميات معتبرة حقق من خلالها الكولون أرباحا ضخمة استثمروها في خدمة مصالحهم دونما استفادة الجزائريين بهذه الثروة الطبيعية.

في الفترة (1914-1919م) كانت كميات التّصدير ضئيلة مقارنة بالسنوات السابقة والتي وصلت إلى 3153756 قنطار، وإن سجلت سنة 1915م نسبة 28 % كأعلى كمية مصدّرة؛ فإنّه مع سنوات 1917 وحتّى 1919م تراجعت عمليات الشّحن من موانئ المستعمرة فلم تتجاوز النسبة سوى 1 % (G.G.A, 1922, p. 257). والأكيد هذا التناقص له ما يفسره، إذ أنّ اندلاع الحرب

العالمية الأولى جعل الحركة التّجارية تتوقف بين الجبهة الشمالية والجبهة الجنوبية نظرا لأنه فرنسا كانت طرفا فعالا في هذا الصراع وبما أنه الجزائر مستعمرة لفرنسا فإنّ أزمات هذه الأخيرة تؤثر سلبا على أوضاع المستعمرة.

5- تداعيات السياسة الاقتصادية لمادة الحلفاء:

5-1- على الطبقة الكولولنيالية:

استثمر القطاع الزراعي الخاص بالمعمرين في كلّ منتوج نباتي في الجزائر من شأنه أن يحقق الرّبح السّريع ويغطي حاجيات السوق الفرنسية دونما التفكير في تطوير القطاع الزراعي الخاص بالجزائرين، لذلك الاستثمار في منتوج الحلفاء التي هي ثروة طبيعية لا تحتاج إلى العناية الكبيرة لنموّها ولا يد عاملة كثيرة لجنيها جعلهم يحصلون على مقدّرات مالية معتبرة، وقد شكلت منتوجا مهمًا في الصّادرات الجزائرية في عام 1913م.

جدول 2: صادرات الجزائر نحو فرنسا لسنة 1913م:

المنتوجات	الإنتاج	التصدير	نسبتها من قيمة الصادرات
خمور (آلاف الهكتولتر)	7639	7500	%100
حبوب (آلاف القنطار)	18100	3100	%17
الحمضيات (103 قنطار)	-	116	-
البطاطا (103 قنطار)	521	302	%60
زيت الزيتون (103 قنطار)	31235	430	%14
التبغ (103 قنطار)	98	76.8	%76
ورق الحلفاء (103 قنطار)	1180	1136	%96
الفلين (103 قنطار)	430	425	%99
الخروف (آلاف الرؤوس)	8810	1190	%14
الفوسفات (103 طن)	371	346	%91
قلزات الحديد (103 طن)	1349	1363	%100

المصدر: (أشنهو، 1979، صفحة 250)

من خلال الجدول نلاحظ كيف أنّ مادة الحلفاء تمثل أحد المنتوجات الأساسية في صادرات الجزائر نحو فرنسا والخارج التي وصلت نسبتها 96% من قيمة الصادرات الكلية لسنة 1913م وهذا طبعا الذي يجلب الرساميل لخزينة الدولة وللمستثمرين في هذا المنتوج، فأي زيادة في الإنتاج تؤدي بالضرورة إلى زيادة في القيمة المالية لهذه العشبة . وأيضا وفي عام 1919م بلغت مداخيل

الحلفاء المصدّرة نحو 1350 فرنك فرنسي وفي ظرف ثلاث سنوات فقط وصلت القيمة المالية إلى 29390 فرنك فرنسي وقس على ذلك المساحات الشاسعة للحلفاء في الجزائر التي يمكن للمعمرين أن يحصلوا على فوائد مضاعفة في عمليات التّصدير.

2-5- على اليد العاملة الأهلية:

إنّ السياسة الاقتصادية الكولونيالية المعتمدة على تطوير الزراعات الصناعية والتي منها الحلفاء أنموذجا، جعلت الكولون والبلد الأم المستفيدان الوحيدان في هذا التّغير الجذري الذي لحق بالقطاع الزراعي التقليدي الجزائري، إذ عملت على توسيع المساحات المخصصة لمنتوج الحلفاء عن طريق استئجار الأراضي من طرف الجزائريين بأثمان بخسة وشغلت الأيدي العاملة الجزائرية لمدة أربعة أشهر من كلّ سنة كذلك بطريقة استغلالية، حيث تتشارك العائلة بأكملها بما فيها الأطفال في اقتلاع العشبة التي تتراوح من 3 إلى 4 قناطير في اليوم مقابل مبلغ زهيد، ثمّ بعد سنة 1880م تمّ اعتماد العمل بالأجرة اليومية في الورشات التي وصل معدل الأجور ما بين 1.25 فرنك إلى 3 فرنكات وفي الحقيقة كانت «أبخس الأجور تدفع للأهالي.» (شارل، 2007، صفحة 690) وهذا الذي كرّس الفقر والبؤس للعمال الجزائريين جراء تدني مستويات الجور الزهيدة.

وإعطاء الأولية لهذا المنتوج التجاري جعل المستوطنين يهملون الزراعة الأساسية وهي الحبوب التي تمثل المصدر الاستهلاكي للجزائرين، ثمّ إنّ المستثمرين في هذه المادة جعلهم يحتكرون المنتوج في الإنتاج ، حيث أنهم كانوا يشترون العشبة من أصحابها الجزائريين بأثمان زهيدة تتراوح ما بين فرنك وفرنك ونصف للقنطار الواحد (جوليان، ج1، 2013، ، صفحة 339) هذا جعلهم يكسبون الأضعاف حين تصدّر هذا من جهة، ومن جهة أخرى احتكار تحويل وتصدير الحلفاء فمن بين قائمة 34 منتجا نجد منتجين جزائريين وفي قائمة 14 محولا أوربيا للحلفاء نجد جزائريا واحدا بينما قائمة المصدرين لا تضم ولا جزائري (شلالي، 2011، صفحة 114.). ولمّا كان الإنتاج حكرا على الفئة الأوروبية والشركات الاستثمارية جعل الصّناعات التقليدية في القطاع الصناعي الجزائري تختفي من التجارة الداخلية ويكرس جمعها فقط للتجارة الخارجية وهذا الذي جعل المواطن الجزائري يعاني الفقر والحاجة بفقدانه لمورد رزق من صناعة الحبال والحصير، السجاد...

إنّ اعتماد السلطة الاستعمارية على الحلفاء كمادة صناعية تصديرية، كان من أجل توسيع العلاقات السلعية (انظر الملحق رقم 02) في الزراعة الجزائرية، ومثل هذه السياسة حطمت العلاقات الإنتاجية التي قام عليها الاقتصاد الجزائري الذي ارتكز على فكرة تحقيق الاكتفاء الذاتي الاستهلاكي وتصدير ما زاد عن الحاجة يصدّر، وهذا الذي ترك الجزائريين يعانون الحاجات الضرورية لمعيشتهم.

6- خاتمة:

عملت السّياسة الفرنسية مع نهاية القرن 19م إلى إحداث تغيرات جذرية مسّت الجانب الاقتصادي التقليدي الجزائري، إذ عملت على إدراج زراعات أكثر مردودية مثل الحلفاء وشجعت الكولون والشركات الأجنبية الاستثمارية على إنتاجها من خلال تقديم القروض المالية والإمتيازات المتنوعة وتزويد البلاد بمختلف المواصلات البرية وتجهيز الموانئ بالهياكل الجديدة الاقتصادية، ثمّ العمل على استصدار الإجراءات القانونية لحماية هذا المنتوج وهذا كلّه من أجل توجيه الحلفاء إلى السّوق الميتروبولية والأسواق العالمية.

وقد لعبت الصادرات دورا مهما في تطوير زراعة الحلفاء وحماية منتوجها من الاستغلال المفرط والعشوائي وذلك من خلال تبني جملة من التّشريعات القانونية لخدمة مصالح الفئة المستوطنة الاقتصادية. لهذا زاد حجم الكمية المصدّرة من الحلفاء الجزائرية مما جعلها تدخل في منافسات قوية مع الدول الأوروبية خلال القرن 19م خاصة مع إسبانيا التي احتكرت الإنتاج والتّصدير، ثمّ نافست الجزائر الدول الإقليمية تونس والمغرب الأقصى اللذان كانا ينتجان نفس المنتوج الصناعي وهذا الذي أدى إلى تذبذبات في الأسعار وكميات الإنتاج في بعض السنوات.

إنتاج الحلفاء في الجزائر لم يكن يستغل منه إلاّ النّزر في الاستهلاك المحلي لبعض الصناعات المنزلية التقليدية، كذلك لم تكن فرنسا تستورد منتوج الحلفاء من الجزائر سوى نسب ضئيلة، لأنّها لم تكن تستغل هذه المادة في وحدات صناعية لصناعة الورق، بل تفضل تصديره إلى الدول الأوروبية خاصة إنجلترا لجلب العملة الصعبة لخزينتها المالية ولهذا يعدّ المنتوج من الزراعات الصناعية التصديرية بإمتياز بالرغم من التذبذبات التي شهدتها حجم الصادرات التي أثرت في قيمتها المالية خاصة في الثلث الأول من القرن 20م. والغزو الرأسمالي الاقتصادي الفرنسي الدّخيل على الجزائر جعله أداة مدّمرة للقطاع الزراعي التقليدي الخاص بالجزائريين، وذلك من خلال خلق بنية اقتصادية رأسمالية كولونيالية قامت على أنقاضه ومكملة ومسخرة لخدمة اقتصاد الميتروبول لدعم الإمبريالية الاستعمارية.

الملاحق:

1- الشركة الفرنسية الجزائرية: تأسست الشركة بموجب اتفاقية 1863م في فرنسا بشراكة بين بنك القرض العقاري الفرنسي الجزائري وشركة سكك الحديد باريس- ليون –المتوسط -الجزائر، ترأسها كلّ من **"فريمي"** « L.Fremy » و**"تالابو"** « Paulin Talabot » واهتمت الشركة بالأشغال العمومية والعمليات الفلاحية والصناعية والتجارية. (جوليان، ج1، 2013، ، صفحة 715)
(Algérienne, 1866, p. 7)

2- العلاقة السلعية: أي تحويل المنتوج من مجرد منتوج عيني إلى منتوج له شكل نقدي (بهلول، 1984، صفحة 38).

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: المراجع باللغة العربية

1.آجيرون روبير شارل. (2007). *الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج1*. الجزائر: دار الرائد.

2.أحمد توفيق المدني. (1931). *كتاب الجزائر*. الجزائر: المطبعة العربية.

3.خديجة بختاوي. (2011-2012). *التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870-1939*. الجزائر: جامعة وهران. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.

4.رضا حوحو. (2017-2018). *شبكة الطرقات الفرنسية في جزائر القرن التاسع عشر ظاهرة حضارية أم أداة عسكرية 1830-1900م*. الجزائر: جامعة قسنطينة 2. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.

5.شارل أندري جوليان. (ج1، 2013،). *تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871*. الجزائر: دار الأمة.

6.صالح عباد. (1991). *الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930* . الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

7.ضيف الله شلالي. (2011-2012). *دور سكة الحديد الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية -الجلفة أنموذجا- ما بين 1857-1962*. الجزائر: جامعة الجزائر 2. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.

8.عبد الرحمن رزاقي. (1976). *تجارة الجزائر الخارجية: صادرات الجزائر فيما بين الحربين* . الجزائر: الشركة الوطنية.

9.عبد اللطيف بن أشنهو. (1979). *تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر عامي 1830-1962*. الجزائر: الشركة الوطنية.

10.عبد المنعم بن هامل. (2015-2016). *الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الجزائري من 1900-1954*. الجزائر: جامعة سيدي بلعباس. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية.

11.عمار بوحوش. (1979). *العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية*. الجزائر: الشركة الوطنية.

12.عمر لمقدم. (2018-2019). *القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1870-1914*. الجزائر: جامعة الوادي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.

13.محمد بلقاسم حسن بهلول. (1984). *الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال*. الجزائر: المؤسسة الوطنية.

14.محمد بلقاسم حسن بهلول. (1984). *الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال*. الجزائر: المؤسسة الوطنية.

15.نور الدين إيلال. (2013-2014). *إقليم التيطري دراسة اقتصادية (1890-1900)*. الجزائر: جامعة الجزائر 2. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

16.Algérienne, L. s. (1866). *Son présent et son avenire* . Paris: Imprimerie centrale des chemins de fer .

17. C.S.G. (1875). *Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1878.* Alger: Imprimerie de la ville.

18.CH Riviére و H Lecq .(1900) .*Manuel pratique de l'agriculteur Algérien* .Pars: Augustn Challamel éditeur.

19.G.G.A. (1895). *Exposé de la Situation Général de l'Algérie 1895.* Alger: Imprimerie administrative Gojosso.

20.G.G.A. (1895). *Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1895.* Alger: Imprimerie administrative.

21.G.G.A. (1900). *Notice sur les routes et portes de L'Algérie.* Alger: Giralt imprimeur-photograveur.

22.G.G.A. (1901). *Exposé de la Situation Général de l'Algérie 1901.* Alger: Vve Giralt impripeur du gouvernement général.
23.G.G.A. (1908). *Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1907.* Alger: Imprimerie administrative Victor Heintz.
24.G.G.A. (1909). *Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1908.* Alger: Imprimerie commerciale Victor Heintz.
25.G.G.A. (1910). *Exposé de la SITUATION Générale de la l'Algérie 1909.* Alger: Imprimerie commerciale Victore Heintz.
26.G.G.A. (1914). *Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1913.* Alger: Imprimerie administrative Victore Heintz.
27.G.G.A. (1922). *Exposé da la Situation Générale de l'Algérie* . Alger : Ancienne Maison Bastide-Jourd .
28.G.G.A. (1922). *Exposé de la Situation Générale de l'Algérie (1903-1921).* Alger: Imprimerie Libraire-éditeur.
29.G.G.C.A. (1878). *Etat Actuel de L'Algérie 1877.* Alger: Imprimerie administrative Gojosso et Cie.
30.G.G.C.A. (1878). *Etat Actul de l'Algérie 1877.* Alger: Imprimerie adminstrative Gojosso et Cie.
31.G.G.C.A .(1880) .*Etat actuel de L'Algérie: Au 31 décembre 1879, au 1 er octobre 1880* .Alger: Imprimerie adminstrative Gojosso et Cie galerie de l'expositon.
32.G.G.C.A. (1880). *Etat Acuel de l'Algérie (1879-1880).* Alger: Imprimerir adminstrative Gojosso et Cie.
33.G.G.C.A. (1885). *Statistique Générale de l'Algérie , années 1882 a 1884.* Alger: Imprimerie de l'association ouvriére, P.Fontana et Cie .
34.G.G.C.L. (1874). *Statistique Générale de l'Algérie 1867-1872.* Paris: Imprimerie nationale.
35.Louis Vignon .(1983) .*La France dans L'Afrique du nord: Algérie et Tunisie* . Paris: librairie Guillaumin.
36.M.A.C. (1879). *Annuaire Statistique de la France de l'année 1879.* Paris: Imprimerie nationale.
37.M.A.C. (1881). *Annuaire Statistique de la France de l'année 1881.* Paris: Imprimerie nationale .
38.M.A.C. (1883). *Annuaire Statistique de la France de l'année 1883.* Paris: Imprimerie nationale.
39.M.A.C. (1884). *Annuaire Statistique de la France de l'année 1884.* Paris: Imprimemerie nationale.
40.M.A.C. (1884). *Annuaire Statistique de la France de l'année 1884.* Paris: Imprimerie nationale.
41.M.C.A .(1885) .*Annuaire Astatistique de la France 1885* .Paris: Imprimerie nationale.
42.M.C.Guy .(1876) .*L'Algérie Agriculture, Induetrie, Commerce* . ،Algérie: Librairie Chéniaux-Franville Algérie.
43.M.C.I. (1887). *Annuaire Statistique de la France de l'année 1887.* Paris: Imprimerie nationale.
44.M.C.I.C. (1890). *Annuaire Statistique de la France de l'année 1890,.* Paris: Imprimerie nationale.

45.M.C.I.C. (1891). *Annuaire Statistique de la France de l'année 1891.* Paris: Imprimerie nationale.
46.M.C.I.P.T. (1894). *Annuaire Statistique de la France des année 1892-1983-1894.* Paris: Imprimerie national.
47.M.C.I.P.T. (1897). *Annuaire Statstique de la France de année 1897.* Paris: Imprimerie nationale.
48.M.C.I.PT .(1897) .*Annuaire Statistique de la France des année 1897* .Paris: Imprimerie nationale.
49.M.T. (1934). *Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1934* . Paris: Imprimerie nationale.
50.M.T.P.S .(1912) .*Statistique Générale de la France ،Année Statistique 1911* . Paris: Imprimerie nationale.
51.M.T.P.S. (1925). *Statistique Générele de la France , Annuaire Statistique 1925.* Prise : Imprimerie nationale.
52.M.T.P.S. (1925). *Statistique Générele de la France , Annuaire Statistique 1925.* Paris: Imprimere nationale .
53.M.T.P.S. (1927). *Statistique Générele de la France, Annuaire Statistique 1927* . Paris: Imprimerie nationale.
54.M.T.P.S. (1928). *Statistique Générele de la France, Annuaire Statistique.* Paris. Imprimerie nationale.
55.M.T.P.S. (1929). *Statstique Générale de la France , Annuaire Statstique 1928.* Paris: Imprimerie nationale.
56.M.T.P.S.1933. Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1933. Paris: Imprimere nationale.
57.Trabut, L., & Marés, R. (1906). *L'Algérie agricole en 1906.* Alger: imprimerie Algérienne.
58.Vignon, L. (1893). *la France en Algérie* . Paris: libraire hachtte et Cie 79, boulevard saint-germain.